

تحليل دور الضرائب الكمركية في الاصلاح الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2021)

م. م. ولاء احمد خلف

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق

Walaeco@uodiyala.edu.iq

الملخص

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات المعتمدة بشكل كبير على عوائد النفط الخام، دون السعي الجاد في تنويع مصادر الإيرادات الأخرى. هذا الاعتماد المفرط أدى إلى مرور الاقتصاد العراقي بالعديد من الأزمات، والتي غالبا ما يكون من الصعب إيجاد حلول لها. تتجلى هذه الأزمات بشكل خاص في حالة الكساد الكبير التي تشهدها الأسواق المحلية بسبب الاغراق السلعي من الخارج وانتشار الفساد المالي والإداري. لذا يهدف البحث الى ضرورة معالجة هذه المشاكل عبر استخدام برامج الإصلاح الاقتصادي والتركيز على تفعيل مصادر الإيرادات غير النفطية ومن اهمها الضرائب الكمركية. توصل البحث الى ضعف الادارة الضريبية بسبب الاهمال من قبل الدولة فضلا عن عدم استقلالية السياسة الضريبية. يوصي البحث بالعمل على معالجة الخلل في ادارة المنافذ الحدودية، اذ ان ضبطها بكفاءة يسهم بشكل كبير في تعزيز عملية الاصلاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب الكمركية، الاصلاح الاقتصادي.

An Analysis of the Role of Customs Duties in Economic Reform in Iraq for the Period (2004–2021)

Assist. Lect. Walaah Ahmed Khalaf

College of Administration and Economics, University of Diyala, Diyala, 32001, Iraq

Walaeco@uodiyala.edu.iq

Abstract

The Iraqi economy is heavily dependent on crude oil revenues, with insufficient serious efforts to diversify other sources of revenue. This excessive dependence has exposed the Iraqi economy to numerous crises for which it is often difficult to find effective solutions. These crises are particularly evident in the significant recession experienced by domestic markets as a result of the dumping of imported goods, as well as the widespread prevalence of financial and administrative corruption. Therefore, this study aims to address these problems through the adoption of economic reform programs, with particular emphasis on activating non-oil sources of revenue, most notably customs duties. The study concludes that the tax administration suffers from weakness due to governmental neglect, in addition to the lack of independence of tax policy. The study recommends addressing deficiencies in the management of border crossings, as their effective regulation can make a significant contribution to strengthening the process of economic reform.

Keywords: Customs Duties, Economic Reform.

المقدمة

الوصول إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي يتحقق من خلال تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على السياسة الضريبية. فقد أصبح من أهداف السياسة الضريبية تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يتماشى مع الأهداف العامة للدولة. في العصر الحديث، أصبحت السياسة الضريبية أداة فعالة من أدوات السياسة المالية التي تستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى هدفها الأساسي المتمثل في تأمين إيرادات مالية تمكن الدولة من تمويل الموازنة العامة. تعد الضرائب الكمركية من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، حيث تفرض على السلع المستوردة وتلعب دوراً مهماً في حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، مما يساهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

أولاً/ إشكالية البحث

يسعى البحث إلى الإجابة على السؤال الآتي: (هل ان الضرائب الكمركية تدفع باتجاه تحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق).

ثانياً/ هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على متغيرات البحث، وتحليل واقع الضرائب الكمركية، بالإضافة إلى قياس أثر الضرائب الكمركية في الإصلاح الاقتصادي في العراق.

ثالثاً/ فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " للضرائب الكمركية دوراً مهماً وإيجابياً في الإصلاح الاقتصادي لكونها تمثل أحد أهم أنواع الضرائب غير المباشرة التي تلجأ إليها الدولة ".

رابعاً/ منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة ، والمنهج التحليلي لاستخلاص النتائج من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة، والمنهج الاستقرائي والكمي (القياسي) لتوضيح أثر الضرائب الكمركية على الإصلاح الاقتصادي.

خامساً/ حدود البحث

العينة الزمانية: تتمثل بالفترة (2004 – 2021).

العينة المكانية: العراق

سادساً/ هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاثة محاور، المحور الأول تضمن مدخل مفاهيمي للضرائب الكمركية والإصلاح الاقتصادي، بينما تضمن المحور الثاني تحليل واقع الضرائب الكمركية في العراق، والمحور الثالث تضمن توصيف النموذج القياسي لتوضيح أثر الضرائب الكمركية في الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي للضرائب الكمركية والإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الضرائب الكمركية وأنواعها وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم الضرائب الكمركية

تعرف الضرائب الكمركية بأنها الضرائب التي تفرض على السلع عند اجتيازها لحدود الدولة، وتعد ضريبة الاستيراد من أشهر تلك الضرائب على الرغم من أن بعض الدول المصدر للمواد الخام والسلع الزراعية، عادة تقوم بفرض الضرائب على الصادرات، إذ تستعمل هذه الضرائب في تحصيل الإيرادات، أو تخفيض حجم صادراتها بهدف رفع الأسعار العالمية للمواد [1]. ويمكن تعريفها بأنها الضرائب التي تفرض على البضائع المتاجر بها عبر الحدود الإقليمية، ويتم تحصيل قيمتها عندما تتم المبادلات التجارية بين البلدان [2]. وتعرف أيضاً بأنها من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على حركة الانفاق على البضائع التي تدخل وتخرج إلى البلاد، إذ أن هذه النوع من الضرائب يعد من أقدم أنواع الضرائب التي شهدتها المجتمعات البشرية [3].

الفرع الثاني: انواع الضرائب الكمركية

هناك انواع مختلفة للضرائب الكمركية يمكن تقسيمها وفقا للجهة التي ينظر اليها:

اولا/ تقسم من حيث طبيعة وعائيا الى:

1. ضريبة الاستيرادات: تعد أحد مصادر تمويل الموازنة العامة، وهي التي تفرض على السلع الاجنبية المستوردة من خارج البلاد المعدة لغرض الاستهلاك المحلي، وتعتبر من أهم انواع الضرائب الكمركية سواء كانت من حيث آثارها أو المجالات التي تستخدم فيها، كما تعد وسيلة من وسائل التدخل الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني ضد المنافسة الاجنبية [4].
2. ضريبة الصادرات: هي التي تفرض على السلع المصدرة من داخل البلاد الى خارجها وما يدخل منها الى المناطق الحرة، وعائيا هو السلع التي تخرج من المجال الكمركي للدولة، وهي على عكس ضريبة الواردات إذ أن الاصل فيها هو الاعفاء، وتكون أقل أهمية من ضرائب الواردات والسبب يعود الى أن اخضاع السلع المصدرة للضريبة وهذا يرتبط في بعض الاحيان بالظروف الطارئة أو الاستثنائية التي تمر بها الدولة كالحروب أو تراجع الانتاج المحلي، إذ أن الهدف من فرض هذه الضريبة هو ابقاء تلك السلع للاستهلاك المحلي وتقليل من تصديرها.
3. ضريبة التجارة العابرة (الترانزيت): وهي الضريبة التي تفرض على السلع في حال اجتيازها حدود الدولة عبورا دون ان تكون لهذه السلع معدة الاغراض الاستهلاك أو التداول المحلي.

ثانيا/ تقسم من حيث وحدة التحصيل إلى:

1. الضرائب القيمة: هي الضرائب التي تفرض على البضاعة بنسبة مئوية تتراوح (3- 75 %) من قيمة السلعة أو سعرها وبحسب طبيعة أو نوعية السلعة.
2. الضرائب النوعية: هي الضرائب التي تفرض على كل وحدة قياس (كالوزن أو الحجم أو المساحة) وبشكل مبلغ مقطوع بغض النظر عن قيمتها.
3. الضرائب المختلفة: يجمع بين النوعين السابقين (الضرائب القيمة والضرائب النوعية) بقصد التغلب على المآخذ التي تعاني منها كل من الضرائب القيمة والنوعية، فتكون الضريبة إما نوعية او قيمية وأيهما أقل أو أكبر حسب الحالة المقتضية لذلك.

ثالثا/ تقسم من حيث أهدافها إلى:

1. الضرائب التمويلية : الهدف من فرض هذا النوع من الضرائب هو الحاجة إلى تعزيز اقتصاد الدولة من الموارد المالية.
2. الضرائب الحماية: الهدف من فرض هذا النوع من الضرائب يكون بقصد حماية الصناعة الوطنية الناشئة والانتاج الزراعي من المنافسة الاجنبية لاسيما في الدول النامية.
3. الضرائب المانعة: الهدف من فرض هذا النوع من الضرائب يكون بقصد منع دخول السلع الاجنبية المستوردة إلى داخل البلد أو تخطي الحدود الكمركية [5].

الفرع الثالث: اهداف الضرائب الكمركية

تهدف الضرائب الكمركية الى تحقيق اهداف مالية واقتصادية واجتماعية وهي كالآتي[6]:

1. اهداف مالية: تهدف الضرائب الكمركية لدعم الإيرادات العامة للدولة الذي يتم من خلاله تمويل عجز الموازنة عند فرضها على السلع المستوردة التي لا تنتج سلع مثيلة لها محليا، بالإضافة عند فرضها على الصادرات لتلك السلع المحتكرة دوليا من قبل المصدر في انتاجها، وهذا يؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية، وتعتبر مصدر مهم لتوليد الإيرادات اللازمة لتحقيق اهداف الدولة السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.
2. اهداف اقتصادية: تهدف الضرائب الكمركية الى حماية منتجات المحلية من اجل وقوفها ورفع قدرتها للمنافسة للسلع الاجنبية، كالحماية من سياسة الاغراق السلمي التي تؤدي الى تصدير سلعة بسعر اقل من السعر المحلي للبلد المصدر. ويطالب الاقتصاديون لحماية الصناعة المحلية يتم فرض الضرائب الكمركية على صادرات الشركات المتبعة في بعض الدول حيث تفرض الضريبة بهدف المعاملة بالمثل، والتي تعتبر اعانة للصادرات الدول التي مارست سياسة تخفيض سعر الصرف، كما ان من الاهداف الاقتصادية هي تخفيض معدل البطالة من خلال رفع التعريف على الاستيرادات وان فرض الضرائب الكمركية سوف يؤدي هذا الى زيادة الانتاج المحلي بدل السلع التي يتم استيرادها وهذه الزيادة ستؤدي الى ارتفاع مستويات التوظيف، كما تعتبر

من ضمن الاهداف الاقتصادية هي حماية الصناعات الناشئة غالبا تكون في حاجة الى حماية مؤقتة من منافسات الصناعات القديمة في البلاد الاخرى نظرا لخبرة ادارتها وعمالها مع استخدامها للتكنولوجيا لحين ان تنمو وتكتسب الصناعات الجديدة خبرة اكبر.

3. اهداف اجتماعية: تهدف الضرائب الكمركية الى توزيع الدخل بين افراد المجتمع عند زيادة فرض الضريبة على السلع الكمالية المستوردة والمستهلك من قبل الاغنياء، اما ما يحدث للفقراء التي يعتمدون في استهلاكهم على السلع الضرورية فتخفف الضريبة فيتحمّل عبء الضريبة الكمركية الاغنياء اكبر مما يتحمّله الفقراء.

المطلب الثاني: مفهوم الاصلاح الاقتصادي واهدافه

الفرع الاول: مفهوم الاصلاح الاقتصادي

يعرف بانه مجموعة من الاجراءات والاساليب التي تتخذها الدول من اجل معالجة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني مثل عجز الموازنة او انخفاض قيمة الاحتياطات النقدية او عجز الميزان التجاري او ارتفاع نسبة البطالة والتضخم وحدوث اختلال في القطاع المصرفي وتدني انتاج المشاريع العامة. ومن المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والتي لها اثار سلبية على سير الاقتصاد الوطني وزيادة مشاكله الاجتماعية [7]، وعرفته الامم المتحدة بانه عمليات من اجل احداث تغييرات جوهرية في اساليب تعبئة الموارد واعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد أي هي تغييرات في السياسات الاقتصادية تبدا بتطبيق سياسات التثبيت من اجل ايجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الاجل التي يعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من اجل معالجة الاختلالات العميقة على المدى الطويل في اقتصاد ذلك البلد [8].

الفرع الثاني: اهداف الاصلاح الاقتصادي

تسعى الحكومات من خلال الاصلاح الاقتصادي الى تحقيق الاهداف الاتية [9]:

1. مواجهة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها البلد وبالأخص اذ كان يعتمد على مورد اقتصادي واحد، كما في العراق الذي يعتمد على القطاع النفطي.
2. انشاء مشروعات تختص بتوفير فرص عمل للداخلين الى سوق العمل.
3. زيادة نسب الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة ومواجهة مشاكل التغير المناخي التي تؤثر على الاقتصاد. والعمل على تطوير الاقتصاد الأخضر .
4. معالجة الاختلالات المالية وارتفاع معدلات نسب السيولة التي تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تؤثر على ميزان المدفوعات. وان زيادة معدلات الاستيرادات وبنفس الوقت تراجع معدلات الصادرات هذا يسبب عجزا في ميزان المدفوعات لذلك يحتاج الى مجموعة من الاجراءات الاقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة .
5. تخفيف نسبة الفقر والقضاء على البطالة والمساواة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي العمل على اعادة التوازن في قطاع التجارة الخارجية والداخلية.
6. رفع نسبة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي رفع معدلات الدخل الحقيقي الافراد المجتمع.

المبحث الثاني

تحليل واقع الضرائب الكمركية في العراق

تعد الضرائب الكمركية من الإيرادات التي تمد الموازنة الدولة لتسيير نفقاتها المختلفة، في العراق وبعد أحداث 2003 تم إلغاء جميع قوانين الضرائب الكمركية والاستعاضة عنها بقانون ضريبة إعادة اعمار العراق بنسبة (5 %) وهي ضريبة منخفضة جدا، مما أدى إلى اغراق السوق العراقي بالسلع المستوردة الرديئة، ومع تراجع أداء القطاعات الانتاجية وتزايد معدلات البطالة انعكس ذلك على ضعف الدور التمويلي لهذه الضرائب. وسنوضح اثر الضرائب الكمركية في بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال مؤشر الجدارة الكمركي والعبء الكمركي بعد ان نبين اهميتها النسبية في الإيرادات العامة وكالاتي:

المطلب الاول: الاهمية النسبية للضرائب الكمركية من الإيرادات العامة للمدة (2004- 2021)

من خلال الجدول رقم (1) ادناه سنوضح الاهمية النسبية ليرادات الضرائب الكمركية من الإيرادات العامة وكالاتي:

الجدول (1) الأهمية النسبية ليرادات الضرائب الكمركية من الإيرادات العامة للمدة (2004- 2021) مليون دينار

السنة	الضرائب الكمركية (1)	الضرائب غير المباشرة (2)	الضرائب المباشرة (3)	اجمالي الضرائب (4) = 3+2	الإيرادات العامة (5)	نسبة 2/1 (6)	نسبة 4/1 (7)	نسبة 5/1 (8)
2004	81020	81369	47487	128856	32982739	99.5	62.8	0.24
2005	118176	290716	238385	529101	40502820	40.6	22.3	0.29
2006	219032	282784	280190	562974	49063361	77.4	38.9	0.44
2007	229076	662572	1058810	1721382	54599451	34.5	13.3	0.41
2008	376540	444670	2377988	2822658	80252182	84.6	13.3	0.46
2009	388641	1119477	1975779	3095254	55209353	34.7	12.5	0.70
2010	239452	1002818	444126	1446944	70178223	23.8	16.5	0.34
2011	396532	534645	1010655	1545300	108807392	74.1	25.6	0.36
2012	243537	1486251	592303	2078554	119817224	16.3	11.7	0.20
2013	256646	1543321	690911	2234232	113840076	16.6	11.4	220.
2014	266852	1755618	383910	2139528	105364301	15.1	12.4	0.25
2015	245907	1988814	237796	2226610	72546345	12.3	11.0	0.33
2016	376538	655518	324550	3898068	53413446	57.4	9.6	0.70
2017	138423	1275979	4533754	5809733	77335955	10.8	3.12	0.17
2018	315082	2261100	3425103	5686203	106569834	13.9	5.51	0.29
2019	390766	1625501	2389023	4014524	107567032	24.0	9.7	0.36
2020	276055	1403134	2485251	3888385	674522045	19.6	7.0	0.04
2021	245311	2423256	1146788	3570044	101320142	10.1	6.8	0.24

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك للمدة 2004- 2021. ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية النشرات الإحصائية.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الأهمية النسبية للإيرادات الضرائب الكمركية في الضرائب غير المباشرة اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار طول مدة البحث، اذ بلغت اعلى نسبة مساهمة (99.5 %) عام 2004 بسبب تطبيق سياسة تحرير التجارة العراقية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام 2003 مما زاد من حجم الاستيرادات، وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الكمركية، بينما بلغت ادنى نسبة مساهمة (10.1 %) بسبب جائحة كورونا التي ادت الى توقف اغلب الاعمال الخاضعة للضريبة عن ممارسة انشطتها بسبب الحضر والتوقف الجزئي وتأثيرها على التزام المكلفين بدفع الضريبة. كذلك بلغت اعلى نسبة مساهمة للضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب (62.8 %) عام 2004 بسبب رفع الحصار الاقتصادي عام 2003 وما رافقه من تغيير في النظام الاقتصادي وتوقف اغلب القوانين الكمركية واستبدالها بضرريبة (5 %) ضريبة اعادة اعمار العراق، بينما بلغت ادنى نسبة للضرائب الكمركية من اجمالي الضرائب (6.8 %) عام 2021 بسبب جائحة كورونا وما خلفته من اثار سلبية على الضرائب بشكل عام. فيما بلغت اعلى نسبة مساهمة للضرائب الكمركية من الإيرادات العامة (0.70 %) عام 2016 بسبب استقرار الاوضاع الامنية في البلد بالإضافة الى عودة السيطرة من جديد على المنافذ الحدودية من قبل دوائر الهيئة العامة للكمارك العراقية، بينما بلغت أدنى نسبة مساهمة (0.04 %) عام 2020 بسبب جائحة كارونا حيث تم توقف معظم مصادر الدخل الخاضعة للضريبة لذا فإن دخولها اتسم بالتدني.

المطلب الثاني: مؤشر الجدارة الكمركي

لغرض قياس الحماية الكمركية في الاقتصاد العراقي فإن أفضل طريقة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد بعد احداث 2003 هي طريقة (الجدارة الكمركي) وهي عبارة عن مؤشر يستدل من خلاله معرفة قياس الحماية الكمركية للاقتصاد الوطني، ويمكن الحصول على المؤشر من خلال قسمة اجمالي إيرادات الضرائب الكمركية الى اجمالي الاستيرادات، والجدول رقم (2) يوضح ذلك [12].

الجدول (2) مؤشر الجدارة الكمركي لاجمالي الاستيرادات للمدة (2004-2021)

السنة	ايرادات الضرائب الكمركية (1)	اجمالي الاستيرادات (2)	مؤشر الجدارة الكمركي 1/2
2004	81020	24923691	0.32
2005	118176	27532440	0.42
2006	219032	24443640	0.89
2007	229076	22880520	1.001
2008	376540	41530320	0.90
2009	388641	43766490	0.88
2010	239452	51380550	0.46
2011	396532	34433812	1.15
2012	243537	23479971	1.03
2013	256646	25411840	1.009
2014	266852	26547634	1.005
2015	245907	23880561	1.02
2016	376538	47130166	0.79
2017	138423	29026440	0.47
2018	315082	22336451	1.41
2019	390766	52770633	0.74
2020	276055	23758817	1.16
2021	245311	24855622	0.98

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام (2004-2021).

يبين الجدول اعلاه ان النسب المؤشر منخفضة بشكل كبير نتيجة انخفاض في الايراد الكمركي بسبب الاعتماد على رسم (5 %) رسم اعادة اعمار العراق، بالإضافة الى زيادة الاستيراد السلع الغذائية الناتج عن عدم كفاية الانتاج المحلي لسد حاجة السوق المحلية، حيث يستورد العراق حالياً ما يقارب (80 %) من حاجته من السلع الغذائية، بالرغم من ذلك فان هذه النسب المنخفضة تتلائم مع الاتجاه المحلي والعالمي لتحرير التجارة الخارجية، كما يمكن عده انخفاضاً ايجابياً اذا ما اخذنا في نظر الاعتبار ان كثير من السلع المستوردة من الصعب انتاجها في العراق او ان ما ينتج منه غير كاف لتلبية الطلب عليه [12].

المطلب الثالث: مؤشر العبء الكمركي

يمثل مؤشر العبء الكمركي ذلك الجزء من الناتج المحلي الذي يتم تحويله اجبارياً على هيئة الضرائب الكمركية من اجل تحقيق اهداف السياسة المالية للدولة، وسنوضح ذلك من خلال الجدول ادناه.

الجدول (3) مؤشر العبء الكمركي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	ايرادات الضرائب الكمركية	الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر العبء الكمركي
2004	81020	53235358	0.15
2005	118176	73533598	0.16
2006	219032	95587954	0.22
2007	229076	111455813	0.20
2008	376540	157026061	0.23
2009	388641	130642187	0.29
2010	239452	162064566	0.14
2011	396532	217327107	0.18
2012	243537	254225490	0.09
2013	256646	273587529	90.0
2014	266852	266420384	0.10
2015	245907	207876191	0.11

0.19	196536350	376538	2016
0.06	225995179	138423	2017
0.12	251064479	315082	2018
0.14	262917236	390766	2019
0.12	215661576	276055	2020
0.07	311528986	245311	2021
% 14	متوسط المدة 2004 – 2021		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام (2004-2021).

يلاحظ من الجدول اعلاه عدم استقرار المؤشر وتذبذبه، اذ بلغ اعلى نسبة للمؤشر (0.29 %) عام 2009 بسبب ارتفاع حصيلة الإيرادات الضرائب الكمركية البالغة (388641) مليون دينار، بينما انخفض المؤشر الى ادنى مستوى عام 2021 حيث بلغ (0.07 %) بسبب تداعيات أزمة كورونا التي ادت الى توقف اغلب الاعمال الخاضعة للضريبة عن ممارسة انشطتها بسبب الحضر والتوقف الجزئي. اما متوسط المدة قد بلغت (0.14 %) اي ان الإيرادات الضرائب الكمركية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثالث

توصيف الانموذج القياسي

لإثبات صحة الفرضية من عدمها وتحقيق الهدف الرئيس للبحث، سيتم توصيف المتغيرات الاساسية الداخلة في البحث، وتحليل طبيعة العلاقة فيما بينها. ومن اجل قياس وتحليل العلاقة بين الضرائب الكمركية ومؤشر الاصلاح الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) في العراق، سيتم بناء الانموذج القياسي بالاعتماد على الشكل الوظيفي الذي يوضح تأثير الضرائب الكمركية في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، وذلك على النحو الآتي:

$$GDP = B_0 + B_1 CR + \mu_t$$

GDP: الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع.

B_0 : الثابت.

B_1 : المعلمة المقدرة.

CR: الضرائب الكمركية

μ_t : حد الخطأ العشوائي

المطلب الاول: اختبار فيليبس بيرون (1988) (PP) للتحقق من السكون

يستخدم هذا الاختبار للتحقق من مدى استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج وبيان ما اذا كانت تعاني من مشكلة جذر الوحدة ام لا. ففي حال وجود جذر الوحدة يتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم سكون السلاسل الزمنية. اما اذا كانت المتغيرات مستقرة وخالية من مشكلة جذر الوحدة، فذلك يعني وجود اسباب كافية لرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات. كما يساعد هذا الاختبار في تحديد درجة تكامل المتغيرات قبل تقدير النموذج القياسي.

الجدول (4) نتائج اختبار PP

المتغير	الفرق الاول			المستوى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
GDP	0.0022	0.0123	0.0454	0.9820	0.2133	0.1282
CR	0.0128	0.0215	0.0326	0.9136	0.2106	0.1221

المصدر: مخرجات البرنامج EViews 13.

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لمتغيرات النموذج القياسي وفق ثلاث حالات تمثلت بوجود الحد الثابت، والحد الثابت مع الاتجاه العام، وعدم وجود حد ثابت واتجاه عام. وقد اظهرت النتائج ان اغلب المتغيرات لم تحقق خاصية السكون عند المستوى الاصلي، اذ كانت القيم المحتسبة اقل من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المعتمدة، مما يشير الى

وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية. وبناء على ذلك توجد اسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرات عند المستوى. وبعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات تبين ان جميع السلاسل أصبحت مستقرة، اذ ان قيم t المحتسبة أصبحت اكبر من القيم الجدولية من حيث القيمة المطلقة. وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة. كما تشير هذه النتيجة الى ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى، الامر الذي يسمح باستخدام نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خلال مدة البحث.

المطلب الثاني: نتائج انموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL)

بعد ظهور جميع المتغيرات ساكنة بالفرق الاول، نمضي قدما في تطبيق انموذج ARDL لاكتشاف العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

اولا/ نتائج اختبار الحدود results test Bound:

تفسر نتيجة اختبار الحدود لقيمة إحصائيات F وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه اي وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين متغيرات الأنموذج من عدمها وكما تم توضيحها مسبقا.

الجدول (5) نتائج تقدير اختبار الحدود

Asymptotic: n=1000				
3.1	3.21	10%	9.074549	F-statistic
3.67	3.33	5%	3	K
4.01	3.43	2.5%		
4.21	3.42	1%		
Finite Sample: n=35				
3.524	2.635	10%	18	Actual Sample Size
4.765	3.635	5%		
5.653	4.988	1%		
Finite Sample: n=30				

المصدر: مخرجات البرنامج EVIEWS 13

يتضح من نتائج اختبار الحدود ان قيمة احصاء F المحسوبة كانت اعلى من الحد الاعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة. وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة. وتشير هذه النتيجة الى وجود ارتباط طويل الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، اي ان المتغيرات تتحرك معا نحو التوازن خلال مدة الدراسة. كما تعكس النتائج ملائمة استخدام انموذج ARDL في تحليل العلاقة بين المتغيرات. وبالتالي يمكن الانتقال الى تقدير العلاقات طويلة الاجل وكذلك نموذج تصحيح الخطأ لقياس ديناميكية العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات.

ثانيا/ نتائج تقدير معاملات ARDL طويلة المدى وقصيرة المدى

بعد ان أكدت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغير المستقل والمتغير التابع، يوضح الجدول التالي نتائج معاملات ARDL طويلة المدى.

الجدول (6) تقدير معاملات المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	2.84E+08	2.21E+09	-0.128266	0.0505
C	1.73E+09	1.26E+10	0.138027	0.8930

تشير نتائج الاجل الطويل في نموذج ARDL الى وجود علاقة طردية بين الضرائب الكمركية (CR) والنتائج المحلي الاجمالي في العراق، اذ ان زيادة الضرائب الكمركية تسهم في دعم الاصلاح الاقتصادي من خلال زيادة الايرادات العامة وحماية الانتاج المحلي، الا ان تأثيرها يبدو ضعيفا من الناحية الاحصائية حيث بلغت قيمة الاحتمال (0.0505) وهي قريبة من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على محدودية تأثير الضرائب الكمركية في الاقتصاد العراقي مقارنة بالايرادات النفطية. كما يتم عرض

معاملات ديناميكيات المدى القصير من أنموذج ARDL المقدر في الجدول رقم (7)، اذ يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة الى التوازن في الاجل الطويل، ويمكن عرض النتائج بالجدول الآتي.

الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL (1, 0)				
Case 1: Restricted Constant and No Trend				
Time: 22:0726/17/5Date: 0				
2021 2004Sample:				
Included observations: 18				
				ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR)	5468343-1	2196635.	0.000000	
CointEq (-1) *	-0.017584	0.002339	-7.518129	
R-squared	0.886743	Mean dependent var		14250711
Adjusted R-squared	0.862474	S.D. dependent var		49915076
S.E. of regression	18510756	Akaike info criterion		36.49873
Sum squared resid	4.80E+15	Schwarz criterion		36.69659
Log likelihood	-324.4886	Hannan-Quinn criter.		36.52601
Durbin-Watson stat	1.894266			

المصدر: مخرجات البرنامج EViews 13.

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الى وجود علاقة قصيرة الاجل بين الضرائب الكمركية (CR) والنتائج المحلي الاجمالي في العراق، اذ ظهر معامل المتغير باشارة سالبة مما يدل على ان الزيادة في الضرائب الكمركية قد تؤدي في المدى القصير الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد وضعف النشاط التجاري. كما ان قيمة الاحتمال بلغت (0.0000) مما يشير الى معنوية المتغير احصائيا.

اما معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq فقد بلغ (0.335433) وهو سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى 5%، وهذا يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات. كما تشير القيمة الى ان نحو 33% من الاختلالات في التوازن يتم تصحيحها سنويا للعودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل.

ثالثا/ نتائج الاختبارات الاحصائية

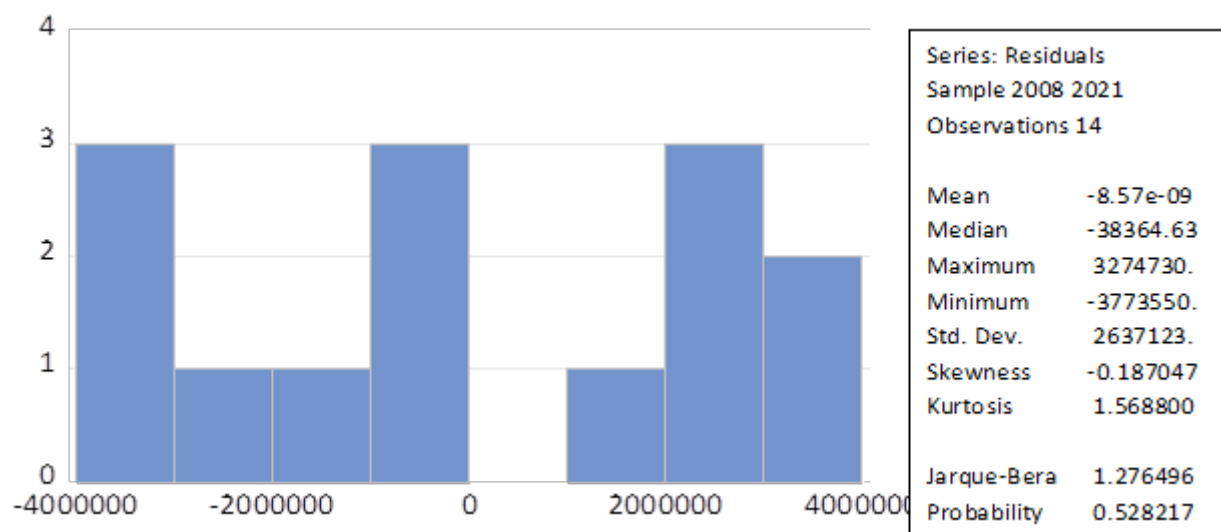
إن نموذج ARDL المقدر على المدى الطويل يتطلب أن تكون البواقي موزعة بشكل طبيعي، ويجب أن تكون خالية من الارتباط الذاتي، علاوة على ذلك يجب أن تكون البواقي متجانسة التباين ومستقرة. وللتحقق من صحة هذه الظواهر، يتم استخدام الاختبارات التشخيصية المطلوبة ويتم عرض نتائجها في الجدول رقم (6) و(7).

الجدول (8) نتائج الاختبار Serial correlation test اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6125430.	Prob. F(2,8)	54430.
Obs*R-squared	1263322.	Prob. Chi-Square(2)	43220.

الجدول (9) نتائج الاختبار Heteroskedasticity test اختبار عدم تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0432220.	Prob. F(1,15)	54330.
Obs*R-squared	0345430.	Prob. Chi-Square(1)	64320.

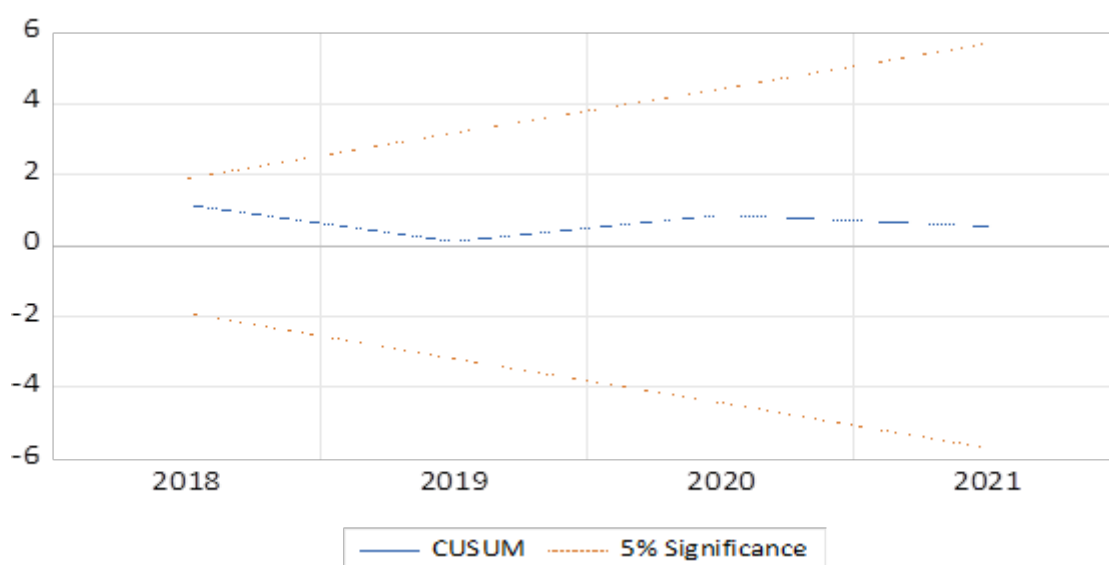


الشكل (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

المصدر: مخرجات البرنامج EViews 13.

بينت نتائج الاختبارات التشخيصية اعلاه عدم وجود مشكلات قياسية تؤثر في صلاحية النموذج المقدر، إذ اظهرت اختبارات الارتباط الذاتي للبقايا ان قيمة الاحتمال كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية. كذلك اشارت نتائج اختبار التباين المتجانس الى خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين، الامر الذي يعكس استقرار تباين البقايا. اما اختبار التوزيع الطبيعي فقد اوضح ان البقايا تتبع التوزيع الطبيعي لكون قيمة الاحتمال كانت معنوية، مما يعزز من كفاءة وموثوقية تقديرات النموذج. وبذلك يمكن القول ان النموذج المقدر يتمتع بخصائص قياسية جيدة ونتائجها قابلة للاعتماد في التحليل والتفسير الاقتصادي.

إن التحليلات السابقة وإحصاءات الاختبار الخاصة بها ونتائج الاختبارات التشخيصية توضح أن نموذج ARDL المقدر يتمتع بخصائص قياسية جيدة، مما يؤكد سلامة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وللتأكد من استقرار معلمات النموذج وعدم تأثر النتائج بأي تغيرات هيكلية خلال مدة الدراسة، تم إجراء اختبار الاستقرار باستخدام مخطط المجموع التراكمي للبقايا المتكررة (CUSUM). وقد بينت نتائج الاختبار أن خط CUSUM وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% طوال مدة الدراسة، مما يدل على استقرار معلمات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج النموذج وتفسيرها بدرجة عالية من الثقة.



الشكل (2) نتائج اختبار الاستقرار وفق صيغة CUSUM

المصدر: مخرجات البرنامج 13.EVIEWS.

الاستنتاجات

1. ضعف الادارة الضريبية بسبب الاهمال من قبل الدولة فضلا عن عدم استقلالية السياسة الضريبية.
2. القوانين والتشريعات الضريبية في العراق قديمة لان اغلب القوانين قد مضى عليها عقود من الزمن وان التعديلات التي اجريت عليها لم تعد تواكب التطورات التي شهد الاقتصاد العراقي.
3. الضرائب الكمركية ذات تأثير كبير على الايرادات العامة وهذا يعكس تعمق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي واستمرار الاقتصاد بالتأثر بالتقلبات اسعار النفط العالمي.
4. انخفاض في مؤشر الجدارة الكمركية الى اجالي الاستيرادات بسبب الغاء قوانين التعرفة الكمركية بعد عام 2003 واستبدالها برسم اعادة اعمار العراق بنسبة (5%).
5. عدم استقرار مؤشر العبء الكمركي اذ لم يبلغ نسبة (1%) بسبب ضعف مساهمة الضرائب الكمركية في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في البلاد.
6. تشير نتائج الاجل الطويل في نموذج ARDL الى وجود علاقة طردية بين الضرائب الكمركية (CR) والناتج المحلي الاجمالي في العراق.
7. تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الى وجود علاقة قصيرة الاجل بين الضرائب الكمركية (CR) والناتج المحلي الاجمالي في العراق.

التوصيات

1. تحسين ادارة المنافذ الحدودية يجب معالجة الخلل في ادارة المنافذ الحدودية اذ ان ضبطها بكفاءة يسهم بشكل كبير في تعزيز عملية الاصلاح الاقتصادي.
2. وضع قيود على الاستيراد غير الضروري والتركيز على السلع التي تساهم في تطوير البنية الانتاجية المحلية مما يعزز من الاصلاح الاقتصادي.
3. من الضروري اعادة هيكلية النظام الضريبي في العراق بما في ذلك النظام الكمركي ليكون داعما فعالا في الاصلاح الاقتصادي.
4. دعم القطاع الخاص من خلال توفير الدعم اللازم والبيئة الملائمة للنهوض به من خلال تسهيل الاجراءات الكمركية وتخفيف الضرائب الكمركية.
5. العمل على اعادة تأهيل الصناعة الوطنية من اجل القضاء على ظاهرة الاغراق السلعي من المنتجات الوطنية والمستوردة والذي بدوره يؤدي الى الحد من مشكلة البطالة وارتفاع الاسعار وتحقيق الاصلاح الاقتصادي.

المصادر

- [1] Anthony, Burke & Measuring, Customs, (2019) " Tax Gaps" . London first edition.
- [2] Appleyard, Dennis R. & Alfred J. Field, (2006) , International Economics Fifth Edition , MC Graw hill Irwin , Americas- New york.
- [3] Jones M. Sally, Rhodes C. Shelley, (2010) , General Tax Principles , Edition.
- [4] Dominick, Salvatore, (2010), Introduction to International Economics, Second Edition , MC Graw – Hill united States of America.
- [5] سعود، ضياء حسين. (2021). تحليل اثر الضرائب الكمركية في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2019، اطروحة دكتوراه ، جامعة الفلوجة.
- [6] عايش، عروبة معين. (2022). تأثير جاحة كورونا على حجم الضرائب الكمركية في العراق دراسة تحليلية في الهيئة العامة للكمارك، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 34، بغداد.
- [7] عبدالله، مصطفى محمد. (2009). التصحيحات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق في البلدان العربية ، الطبعة الاولى ، دار دراسات الوحدة العربية.
- [8] عمران، ستار جابر. (2019). منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق – دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 42، المجلد 120.

- [9] حسن، كوثر محمد دهيم. (2023). الإيرادات النفطية ودورها في الإصلاح الاقتصادي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي ، السادس، السابع عشر.
- [10] وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك.
- [11] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية النشرات الإحصائية.
- [12] العتاي، رعد عيدان عبید. (2023). قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات الكمركية والصادرات الزراعية للمدة (2003- 2021)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث.
- [13] البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام (2004- 2021).
- [14] مخرجات البرنامج EVIEWS 13.